مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٦٥

الاثنين، ١٢حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد أميندولا
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/473)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/473)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ والسيد ماركو إمبالياتزو، رئيس جمعية سانت إيجيديو.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد غيلمور الذي ينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن العاصمة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/473، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (تكلم بالفرنسية): اليوم، ينظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/473).

وتنعقد هذه الجلسة في توقيت هام جداً. فهي توفر لنا فرصة للإعراب عن قلق المجتمع الدولي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى والدعوة إلى إنهاء الأزمة السياسية والأمنية في البلد. ولا يزال العنف المسلح هناك يؤثر على ملايين الناس. ولذلك، أخاطب المجلس اليوم بقلب يعتصره الألم، مع أنه ينبغي ألا يكون هناك شك في قوة التزامنا وتصميمنا.

إن قلوبنا تعتصر ألماً في أعقاب موجة العنف الأخيرة، التي سببت مرة أخرى الكثير من القتل والتدمير وتشريد عدد لا يحصى من المدنيين وتشتيتهم في المنفى وفي إغراق الكثير من الأسر في بحار الحزن. إن شدّة الهجمات وطابعها المتعمد، وكذلك استهداف الأقليات العرقية والدينية، تذكرنا بصورة مرعبة جدا بأحلك فصول الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن الأمر المقلق والمثير للاشمئزاز هو العدوان المنهجي بلا هوادة على حفظة السلام. إنني أقف أمام المجلس اليوم، مذهولاً إزاء المعاناة التي لا توصف التي يكابدها المدنيون، أساساً بسبب هويتهم، وإزاء الهجمات المتكررة على حفظة السلام.

وأريد أن أوجّه كلامي إلى جميع الضحايا، سواء كانوا من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أو ذوي الخوذ الزرق، وخصوصاً لرعايا مملكتي كمبوديا والمغرب. إنني أعرب لهم مرة أخرى عن خالص تقدير الأمين العام والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أشيد بهم شخصيا. وتبرهن هذه الأحداث المؤلمة بوضوح على عمق الأزمة في أفريقيا الوسطى، وهي تبيّن أوجه القصور الهيكلية للدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أقدم إلى المجلس لمحة موجزة عن أهم التطورات التي استجدت منذ نشر التقرير. لا تزال الحالة في بانغاسو هشة للغاية. فالعنف الذي اندلع في ١٣ أيار/مايو، والذي كان على الأرجح مخططاً له بعناية، قد تصاعد بطريقة مثيرة للقلق. وأظهرت الجماعات المسلحة المدعومة من المفسدين السياسيين عزمها على تنفيذ تطهير عرقي في المدينة بحكم الأمر الواقع. وتوفر البعثة الحماية لحوالي ٠٠٠ ١٧ من المشردين داخلياً، منهم ٠٠٠ ٤ مسلم من حي توكويو في بانغاسو. وهناك أيضاً أدلة مقلقة على الاستهداف المنهجي للعرق الفولاني. وتعيش بعض فئات المشردين في ظروف بائسة. وفي الوقت نفسه، لجأ قرابة ٠٠٠ ٣ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال الحالة في مقاطعتي أواكا ومبومو في الجنوب الأوسط معقدة، إذ ما انفكّت تعزيزات ائتلاف ”الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى“ تتحرك، دعماً لتطهير ”الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى“. وتسبب التحالف الشرير مع بعض عناصر أنتي بالاكا في حالة متقلبة للغاية. ويجري استهداف المدنيين المسلمين في عدد من المدن. كما أن إنهاء عمليات فرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي يشكل مصدر قلق كبير، حيث تتنافس الجماعات المسلحة المختلفة على ملء الفراغ الناجم عن ذلك. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تطور الحالة في بريا، حيث شُرّد قرابة ٨٠ في المائة من السكان المدنيين – حوالي ٠٠٠ ٤ شخص – بسبب الاشتباكات التي اندلعت في ١٦ أيار/مايو. وفي ٢٥ أيار/مايو، أطلقت البعثة عملية متكاملة لتهيئة بيئة تمكّن المشردين من العودة إلى ديارهم. ومع ذلك، لا تزال الحالة متقلبة.

وبالمثل، أمكن، بفضل مبادرة وساطة محلية ثلاثية في نهاية أيار/مايو، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة، تفادي اندلا ع العنف في مقاطعتي أوهام وأوهام بندي في الشمال الغربي، والمرتبط بتنافس الجماعات المسلحة على السيطرة على طرق تنقل الرعاة المربحة.

ويبقى الوضع الأمني في بانغي هادئاً نسبياً، بفضل الجهود السياسية والعسكرية المتكاملة والمستمرّة. فقد عززت فرقة العمل المشتركة في بانغي مواقعها وأجرت عدة استعراضات للقوة. كما أثبتت آليات التنسيق بين البعثة ومؤسسات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية ذات الصلة فعاليتها. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة انخراطها مع وجهاء المجتمع المحلي، دعما لجهود الحكومة الرامية إلى نزع فتيل التوترات.

وفي الآونة الأخيرة، تعرضت البعثة لانتقادات علنية قاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهذه الاتهامات في الواقع هي تعبير عن الإحباط إزاء عدم قدرة الدولة الصارخ. كذلك تعبر عن نفاد صبر السكان إزاء استمرار انعدام الأمن، وهي مسألة مردها إلى فعل ذاتي. ومن المؤسف أن الكثير من هذه الانتقادات تعكس الانقسامات العميقة التي لا تزال قائمة في البلد، وكل طرف يتوقع من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قتال عدوه المتصور. وهذا يبين أيضا ضرورة التحرك سريعا وبقوة بخطة المصالحة الوطنية.

ما برحنا مصممين على أن نظل أقوى من أي وقت مضى، حتى في مواجهة الذين يشوهون علنا سمعة تلك البعثة. ونتيجة لذلك، تسير جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق المفضي إلى السلام التدريجي. وإذا ما واصلنا السير على الدرب، سنقترب تدريجيا من تحقيق آرب البعثة، ولكن يجب أن ندرك أن ذلك لن يكون كافيا. ونحن الآن متوغلين في مرحلة حرجة من تنفيذ ولاية البعثة، لهذا لا بد للبعثة من الاستمرار في السير على الدرب لتوطيد دعائم التقدم نحو السلام، وعلينا أن ندرك حجم الصعوبات التي نواجهها اليوم.

أما داخل الأمم المتحدة، فقد أصدر الأمين العام توجيهاته لمضاعفة الجهود، أولا وأخيرا، من أجل المساعدة في الدفع قدما بالعملية السياسية، بالاقتران مع الجهود المبذولة لتعزيز الأمن، وزيادة المشاركة الدولية في مواجهة الأزمة الإنسانية، وتعزيز جهود المصالحة الوطنية، وضمان الحصول على عوائد السلام وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وفي هذا السياق، يقتضي الأمر تفعيل جميع الجهود البناءة لتنشيط عملية السلام. إن اللجنة الاستشارية للمتابعة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التي عقدت اجتماعها الشامل الأخير في ٨ و ٩ حزيران/يونيه في بانغي، يمكنها أن توفر منبرا أساسيا، بينما لم يكن بوسعه الحكومة والجماعات المسلحة فقط مناقشة طرائق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بل أيضا ناقشت المسائل الأوسع المتصلة بالسلام والاستقرار في البلد.

لا تزال المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة تشكل عنصرا أساسيا في تيسير إجراء حوار وطني شامل بدعم من المنطقة دون الإقليمية. إن الاتصالات الأخيرة بين الحكومة والاتحاد الأفريقي والأطراف الأخرى في هذا الصدد مشجعة. ينبغي للمنطقة دون الإقليمية أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم لضمان أن تسهم نتائج هذا التقدم في الوساطة في الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة دون الإقليمية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الأعمال الجارية لجمعية سانت إيجيديو يمكن أن تمثل إسهاما مفيدا في هذا الجهد. وينبغي لجميع الأطراف المعنية في وسط أفريقيا اغتنام هذه الفرصة لإجراء مناقشات بحسن نية مع السلطات الوطنية المشروعة بشأن اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق السلام المستدام في البلد. وفي الوقت نفسه، لا بد من وقف العنف ووقف قتل المدنيين الأبرياء الآن.

ستواصل البعثة توقع موقف قوي تجاه الجماعات المسلحة مع الاستثمار في هياكل بناء القدرة على الصمود. ومع ذلك، علينا أن نكون واقعيين إزاء مدى سرعة الدولة في تحقيق مستوى من الاستقلال الذاتي الذي يمكن مؤسسات الدولة من إدارة نفسها من دون تلقي دعم كبير. لا تتوفر لدى الدولة هياكل أساسية ولديها رأس مال بشري محدود. وستظل الحاجة تتطلب نهجا ابتكارية لضمان الاستقرار في الأجل المتوسط.

إن بعثة الأمم المتحدة، من جانبها، تعمل تماما على تطبيق نهج متكامل لمنع الصراع والحفاظ على السلام، وهذا يتجلى بوضوح في بامباري. لقد ظلت هذه البلدة هادئة منذ التدابير القوية الموصوفة في التقرير، وهي تدابير اتخذت للتمكين من استعادة سلطة الدولة تدريجيا، بما في ذلك عن طريق التنسيق الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة.

ويذكر التقرير المعروض على المجلس معالم هامة أخرى لا ينبغي تجاهلها، بما في ذلك نجاح انعقاد لجنة المتابعة الاستشارية التي شاركت فيها جميع الجماعات المسلحة الـ ١٤. ويتوجب عليها الآن تبني عملية السلام بشكل عام. وأهنئ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إنشاء ست مؤسسات وطنية في الوقت المناسب، كما يقتضيه الدستور، مما يساعد على تجنب حدوث أزمة دستورية في البلد. ويسرني أيضا أن أذكر أن الجمعية الوطنية ما برحت مثمرة للغاية في التشريع بينما تظهر نشاطا سياسيا قويا في السنة الأولى. وقد أرسلت الحكومة إشارات مفادها أنها تتوق إلى أن ترى المحكمة الجنائية الخاصة تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن، فقد وصل المدعي العام للمحكمة إلى بانغي في ٢٥ أيار/مايو.

في ٣٠ أيار/مايو أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة تقرير المسح المشترك لحقوق الإنسان الذي يشمل الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. وأنا ممتن للأمين العام المساعد غيلمور على زيارته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه المناسبة الهامة. والتقرير جزء هام في دعم مكافحة الإفلات من العقاب ومع ذلك يقدم مقترحات واقعية بالغة الأهمية بغية

تعزيز العدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن ينظر إلى التقرير بوصفه إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام في البلد.

(تكلم بالفرنسية)

عند هذا المنعطف الحاسم في عملية ترسيخ سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو سلمي ويتفق مع مبادئ الأمم المتحدة للعيش في وئام مع جيرانها، من الجوهري لجميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي تعمل نحو تحقيق هذا الهدف النبيل أن تتكلم بصوت واحد. وهذه الجلسة توفر مثالا ممتازا على الزخم الملحوظ للتضامن الدولي الذي تتمتع به جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد برهنا على ذلك بالفعل في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر. إن الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية، بل حتى المنظمة الدولية للفرانكوفونية، جميعها وضعت برامج مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الزخم غير المسبوق يبشر بوعود كبيرة. ولكنها ستكون من مسؤولية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وحدهم التأكد من عدم هدرهم للنمو الرأسمالي النفيس، لتحقيق التطلعات المشروعة لشعب أفريقيا الوسطى ولجعل إحلال المزيد من الاستقرار والرخاء المشترك واقعا من دون مزيد من التأخير.

ستتفقون معي، السيد الرئيس، على أن الحالة حرجة، وإن لم نكن على قدر المهمة سيكون حكم التاريخ علينا صارما. فالصحوة الوطنية أكثر ضرورة من أي وقت مضى. لا بد من زيادة الحس الوطني ووحدة أبناء أفريقيا الوسطى حول الأهداف الاستراتيجية الحيوية الواردة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. يحدد إطار العمل المشترك شروط عقد الثقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الاستراتيجيين. تحت السلطة المباشرة للرئيس تواديرا، يمكن أن يكون إطار العمل المشترك أداة رئيسية للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي من أجل الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهامة التي تنشدها الحكومة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويساورني قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرية بالفعل في البلد، حيث يواجه ذلك البلد خطر تدهور الحالة، إذا لم تتمكن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من تيسير عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم. إذ أن أكثر من نصف سكان أفريقيا الوسطى، أي نحو ٢,٢ مليون شخص، بحاجة إلى مساعدة أو يعانون من انعدام توفر المواد الغذائية. وهذا الرقم يمثل أعلى معدل في العالم لنصيب الفرد من حيث حجم الحالات الراهنة ويرغم ذلك الرقم على تكرار التشديد على الحالة بدرجة كبيرة من الإلحاح.

من الأهمية بمكان أن يفي جميع الشركاء الدوليين بتعهداتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى وأن ينسقوا هذا الدعم لتوطيد مكاسب السلام والحفاظ على موقف قوي البعثة مستعدة بالطبع لاتخاذه، مع توفر قدر كاف من الموارد لها لتمكينها من الوفاء بولايتها. كذلك من المهم للغاية مواصلة العمل مع الهيكل الدولي لبناء السلام دعما للاستقرار والانتعاش في البلد.

تحقيقا لهذه الغاية، وبدعم من المجلس، أتعهد بمواصلة قيادة البعثة في توسيع الحد الذي يمكن معه تحقيق حفظ السلام. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، وتستثمر الموارد في الآليات التي تعزز القدرة الوطنية. وتقوم البعثة باستمرار برصد الحالة الأمنية المتقلبة وغير قابلة للتنبؤ بزيادة الترقب والتنقل في وضع قواتها لحماية المدنيين، ومنع اندلاع العنف على نطاق واسع. ومع ذلك، إننا إذ نعرف أنه لن يكون هناك حل عسكري للأزمة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب بذل جميع الجهود لدعم جهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

أشكر المجلس على الإقرار بالجهود الجادة التي تبذلها البعثة لمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفي النهاية القضاء عليهما.

إن إدخال التحسينات على مسائل تتبع الانتهاكات والإبلاغ عنها وتنسيق سبل الاستجابة لها، من شأنه أن يؤتي ثماره على شكل مساعدة أفضل للضحايا وانخفاض هائل في عدد المزاعم الجديدة. مبدأ عدم التسامح مطلقاً فعال، ولكنني لن أكون راضيا إلا إذا تم إغلاق جميع القضايا، وكذلك وضع حد للإفلات من العقاب على تلك الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك في البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة،أو فيما يتعلق بالموظفين المدنيين.

(تكلم بالفرنسية)

وأنا أتفهم نطاق المهمة التي نواجهها، ولا بد لي أن أعترف بأنه نظرا للأدلة الدامغة على القوى الهدامة، فمن المنطقي التفكير بأن الساخرين يشعرون بأنهم على حق، ولكن يجب أن نتذكر مسار جمهورية أفريقيا الوسطى حتى لا نحبط أو يتم إلهاؤنا. لا يمكن لأي شخص أو أي مؤسسة أن تنجح بمفردها، ولكن ليس هناك شك في أننا سننجح معا، بحيث يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تكسر حلقة الصراع، وأخيرا، بالقوة والاقتناع، أن تتبنى المكانة العظيمة التي تتناسب مع تراثها الغني وإمكاناتها الهائلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيلمور.

السيد غيلمور (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة من أجل تقديم معلومات مستكملة عن تقرير حصر مسائل حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتألف هذا التقرير، الذي صدر بتكليف من مجلس الأمن في تموز / يوليه من خلال القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، من ٤٠٠ صفحة تقريبا، ويغطي أهم الانتهاكات والجرائم المرتكبة في البلد من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. وقد أصدر بالاشتراك ما بين سلطات أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة في بانغي منذ أسبوعين. وقد حضرت عملية الإصدار، بالاشتراك مع قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والهدف من هذا التقرير هو مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي على مكافحة الإفلات من العقاب على مدى سنوات من الانتهاكات الواسعة النطاق في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنع تجدد النزاع. ونهدف أيضا إلى المضي قدما في تنفيذ المهام الأساسية للبعثة من أجل وضع آليات شاملة للعدالة الانتقالية تماشيا مع مبادئ منتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠١٥، لدعم المحكمة الجنائية الخاصة، والمساعدة على وضع آليات تدقيق وطنية لقوات الدفاع والأمن.

ومن خلال توثيق الحوادث طوال ١٣ عاما من النزاعات المتعددة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن التقرير يشكل بداية عملية جمع الأدلة على الانتهاكات المرتكبة. ويورد التقرير ٦٢٠ حادثا، بما في ذلك الحوادث المروعة التي تتعرض لها قرى بأكملها والتي أحرقت بالكامل؛ وعمليات الاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء؛ والوفيات الناجمة عن التعذيب الشديد أو سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز؛ والعنف الخطير ضد المدنيين على أساس الدين أو العرق أو الأعمال الانتقامية التي تعزى إلى ما يعد دعماً للجماعات المسلحة الأخرى؛ وتجنيد آلاف الأطفال كأطفال مجندين؛ والهجمات ضد الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وأفراد حفظ السلام. والغالبية العظمى من الحوادث تعزى إلى ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا، فضلا عن قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

ومن دواعي الأسف أن بعض هذه الانتهاكات تبدو أنها استؤنفت اليوم، كما فصّل بصورة بليغة للتو الممثل الخاص للأمين العام. وذلك تطور مثير للقلق. ولذلك، فإن الوقت مناسب لبعث رسالة لا لبس فيها إلى مرتكبي هذه الانتهاكات – كما فعلنا من خلال وضع تقرير الحصر – مفادها أن أفعالهم تجري مراقبتها وتوثيقها بعناية، وأنهم سيخضعون للمساءلة. وخلال زيارتي، كان هناك إجماع بين العديد من مواطني أفريقيا الوسطى الذين تكلمت معهم بشأن رفضهم المطلق لأي عفو عن مرتكبي أخطر الجرائم، وهو ما يتماشى مع مبادئ منتدى بانغي. وبالاستفادة من زخم التقرير، نأمل أن يتم في المستقبل القريب إلقاء القبض على بعض مرتكبي أخطر الانتهاكات، الأمر الذي من شأنه أن يظهر عزم حقيقي على مكافحة الإفلات من العقاب، وهو وما يطالب به مواطنو أفريقيا الوسطى جهارا منا جميعا، ولا سيما فيما يتعلق بالرؤوس الكبيرة، كما تسمى – وهم من أمروا بارتكاب أشد الفظائع ونفذوها.

ويقدم تقرير حصر الانتهاكات مجموعة من التوصيات لتستنير بها استراتيجية الادعاء العام للمحكمة الجنائية الخاصة، وهي آلية مركزية ستساعد على عكس اتجاه الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كان اجتماعي مشجعا مع المدعي الخاص مونتازيني موكيمابا، الذي وصلوا مؤخرا إلى بلدي. إن تركة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ثقيلة جدا لدرجة أنه من الواضح أن الآليات القضائية لن تكون السبيل الوحيد لإقامة العدل. كما يوفر تقرير حصر الانتهاكات التوجيه لوضع نهج شامل للعدالة الانتقالية، مما يساعد على تحديد الآليات الملائمة للوصول إلى الحقيقة والجبر وضمانات عدم التكرار. ونعتقد أن كل ذلك سيدعم جهود المصالحة، نظرا لأن استمرار الإفلات من العقاب هو أحد الأسباب الجذرية الرئيسية للعنف المستمر.

وأخيرا، يسلط تقرير الحصر الضوء أيضا على الشروط المسبقة الأساسية التي يجب الوفاء بها قبل بدء عمل الآليات الانتقالية – التدابير المتخذة لحماية الضحايا والشهود والظروف اللازمة لضمان أن يتمكن جميع الأفراد من المشاركة في العملية. لقد قام المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة المجموعات النسائية والطوائف الدينية الذين التقيت بهم في بانغي وبامباري بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بشجاعة مع عدم توفر سور القليل من الضمانات الأمنية. وينبغي أن تقابل شجاعتهم بدعم من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين.

وبالإضافة إلى الآليات الانتقالية، فإن بناء المؤسسات – ولا سيما تشكيل اللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان وإصلاح قوات الأمن والدفاع لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحماية – من الأولويات الرئيسية في هذا الصدد. ويشجعنا الدعم من الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد.

وكما أوضحت زيارتي إلى سجن نغاراجبا المكتظ بشدة في بانغي، فأن البنية الأساسية لسيادة القانون تتطلب زيادة القدرة، وأنه يجب بناء السجون وتشغيلها بطريقة أكثر إنسانية وبغذاء كاف. وذلك ليس هو الحال في الوقت الحاضر، وهي مسألة أثرتها مع رئيس الوزراء. وفي حين أن مسؤولي الشرطة والعدالة والإصلاح قد بدأوا في الانتشار في أجزاء عدة من البلد، فإنهم ما زالوا يفتقرون إلى كثير من الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامهم. وأعتقد أنه يجب علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى بناء قدرات سلطات الشرطة والعدالة والإصلاح، ولا سيما في المناطق الأكثر تضررا من النزاع. إن إعادة توفير هذه الخدمات أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تجنب إثارة مزيد من الاستياء.

وبغية الاستفادة من الزخم الإيجابي الناتج عن إصدار تقرير الحصر، أتمنى أن يتمكن المجلس حقا من دعم الجهود الهائلة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في ظل هذه

الظروف الصعبة فعلا، بتوفير الوسائل الكفيلة بتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بناء المؤسسات، التي بدونها لا يمكننا ببساطة النجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غيلمور على إحاطته الإعلامية

وأعطي الكلمة الآن للسيد إمبالياتزو.

السيد إمبالياتزو (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن جمعية سانت إيجيديو، التي أتشرف برئاستها، وهي عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مؤسسة دولية موجودة في أكثر من ٧٠ بلدا ولديها خبرة طويلة في الوساطة والحوار من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، بدءا باتفاقات السلام العام في موزامبيق، التي وقعت بروما قبل ٢٥ عاما في عام ١٩٩٢. وسانت إيجيديو هي في حد ذاتها أفريقية جزئيا، إذ إن لديها عدة آلاف من الأعضاء في حوالي ٣٠ بلدا أفريقيا. ولدينا علاقة استثنائية طويلة الأمد مع الأمم المتحدة، التي وقعنا معها للتو اتفاقا في شكل تبادل رسائل نوايا لتعزيز تعاوننا في مجالات السلم ومنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار خلال الأزمات.

وتعد جمهورية أفريقيا الوسطى من أولويات جمعية سانت إيجيديو، التي عملت مع البلد على تعزيز السلام والحوار بين مختلف عناصره منذ عام ٢٠٠٣.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى مبادراتنا الأخيرة، من قبيل الميثاق الجمهوري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي وصفه المجلس في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) كما يلي:

”إطار ذي مصداقية للتشجيع على إجراء حوار وطني شامل بين جميع المجالات السياسية والاجتماعية والدينية الأطراف للبلد“ (القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الفقرة ٧).

واسترسل المجلس في الطلب من السلطات الانتقالية أن تنفذ ذلك.

وتماشيا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تهدف المبادرة إلى بسط سلطة الدولة على البلد، والحفاظ على سلامته الإقليمية والنهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، عملت جمعية سانت إيجيديو في عام ٢٠١٤ على تعزيز الحوار بين الطوائف الدينية، ولا سيما إنهاء عزلة الجالية الإسلامية التي تم إخضاعها بعد سقوط نظام سيليكا.

خلال عام ٢٠١٥، أُطلقت حملة توعية للقوى السياسية لدعم العملية الانتخابية والحض على قبول نتائج الانتخابات. كذلك يسرت جمعية إيغيديو زيارة البابا فرانسيس إلى بانغي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وبخاصة اجتماعه مع ممثلي الجماعات المسلحة التي كانت موجودة في العاصمة آنذاك، وطلبت منهم طوعا تعزيز الأمن في الأحياء التي كان من المقرر أن يزورها البابا. كما لوحظ، تركت الزيارة أثرا إيجابيا قويا على الاستقرار في البلد وإنهاء عزلة الجالية المسلمة، وأضفت زخما جديدا على عملية المصالحة الوطنية.

منذ انتخاب الرئيس توادیرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عملت جمعية سانت إيجيديو على توجه جميع الجهود بهدف تمكين السلطات المنتخبة ديمقراطيا من ممارسة ولايتها في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبإذن من رئيس دولة جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي كل مرحلة تم إبلاغ الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا الذي أود هنا أن أثني على إحاطته الإعلامية المثيرة للاهتمام، يقوم ممثلون للجماعات المسلحة الـ ١٤ بزيارة روما في أوقات مختلفة، شملت

الذين انضموا إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، والذين اختاروا عدم الانضمام إلى العملية، لا سيما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

ظلت الاجتماعات سرية ولم تتجاوز المشاورات الجارية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الجزاءات لم تفرض على أي من المشاركين في الاجتماع المعقود في سانت إيجيديو بين ممثلي الجبهة الشعبية وتنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تقاتل من أجل السيطرة على بريا. وفي بعض الحالات، قامت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها بتيسير سفر الممثلين لحضور هذه الاجتماعات التي يفترض فيها أن تساعد جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسها وتدعمها وتكملها.

هذا المسعى ولد دينامية إيجابية. وفي الأيام المقبلة، تعتزم جمعية سانت إيجيديو جمع ممثلي كل الجماعات المسلحة الـ ١٤ ومبعوثين عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مكلفين بذلك من الرئيس توادیرا لتحليل النقاط الحرجة في عملية التسريح والحوار السياسي. وسيحضر ذلك الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا. سيتمكن المجتمع الدولي من خلال تلك الاجتماعات من جني فوائد الجهود السرية التي تتماشى مع المبادرات الجارية الأخرى وتكملها، بحيث يمكن وضع اللمسات الأخيرة على عملية وقف إطلاق النار، والتأكد من مشاركة كل المجموعات في عملية التسريح. وسيكون من الممكن العمل على هذه النقاط الحرجة المتعلقة بمسألة العدالة الانتقالية والضمانات التي تحكم الوصول وحماية العاملين في المجال الإنساني، وفقا لولاية الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

استنادا إلى تجربتنا، نعتقد من الضرورة المطلقة وجزء من الملكية الأفريقية للعملية، العمل أولا، على إجراء الحوار المباشر بين الرئاسة والحكومة، من جهة، وممثلي الجماعات المسلحة، من الجهة الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الكامل لمبادرة الوساطة الأفريقية يمكن أن يساهم في تعزيز هذه العملية.

وثانيا، من الملح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شروط التسريح النهائي واستعادة المهام السيادية للدولة وإنهاء عزلة الجهات الفاعلة المؤسسية، لا سيما في أعقاب موجة العنف التي حدثت في الأسابيع الأخيرة.

تحقيقا لهذه الغاية، تهدف هذه الاجتماعات إلى المساعدة على إعادة بناء الثقة بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الجهات الفاعلة غير المؤسسية، أي الجماعات المسلحة. إن تجربتنا في الميدان والأساليب التي نتبعها والمتمثلة في التكامل والسرية والمرونة والحوار المباشر قد أثبت نجاحها. وكما أكد يوم الجمعة الماضي وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، فقد أظهرت إيجيديو على مر السنين

”قدرتها على جمع الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما الجماعات المسلحة للجلوس على طاولة المفاوضات“

أخيرا، يمكن أن تساعد هذه الممارسة على كسر طوق الجمود في الحوار الوطني والتعجيل بعمليات الأمم المتحدة ككل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إمباليا‌تزو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أميندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونثني على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها الدؤوبة في وقف العنف وحماية المدنيين. إذ أن موقفها القوي ضد الجماعات المسلحة حال دون توسيع تلك

الجماعات لنطاق سيطرتها على معظم أرجاء البلد. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر تعازينا على الخسائر التي تكبدتها البعثة.

نشكر الأمين العام المساعد غيلمور على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمشروع المسح الذي أعدته الأمم المتحدة لتوثق الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥. ويمكن أن يصبح ذلك أداة هامة للمحكمة الجنائية الخاصة التي نأمل أن تصبح عاملة بشكل كامل قريبا.

تشعر إيطاليا بالقلق إزاء التدهور الكبير في الحالة الأمنية في البلد. فقد كان لتجدد القتال في الأشهر الماضية أثر مأساوي على السكان المدنيين. إن ذلك يجازف بعرقلة التقدم الذي تحقق في العام الماضي. وفي تلك البيئة الأمنية الهشة بالفعل، يتواصل تدهور الحالة الإنسانية المأساوية، مع تزايد أعداد المشردين واللاجئين الجدد.

يثبت تدهور الحالة الأمنية في البلد أن العملية السياسية لا تمضي قدما. ومن الأمور الإيجابية أن اجتماع اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن انعقد في بانغي في شهر نيسان/أبريل وحضره ممثلون عن كل الجماعات المسلحة الـ ١٤. ومع ذلك، يبدو أن هذا المنبر ليس كافيا لوقف القتال. وهذا هو السبب الذي زاد من تدخل الجهات الفاعلة الأخرى بغية دعم واستكمال عملية المصالحة التي يقودها الرئيس توادیرا. وفي ذلك الصدد، نرحب ونشيد بالجهود التي تقودها لجنة سانت إيجيديو التي قدم الرئيس ماركو إمبالياتزو من فوره إحاطة إعلامية عنها إلى المجلس. بالنسبة لنا فإن الالتزام والعملية التي تشارك فيهما لجنة سانت إيجيديو يمثلان نقطة مرجعية آمنة لعملية اتخاذ القرارات السياسية.

ما فتئنا نؤيد تأييدا تاما مبادرة الوساطة الأفريقية، ونأمل في الأسابيع القادمة أن يتمكن الاتحاد الأفريقي من وضع خريطة طريق يمكن للمجلس أن يدعمها. وتعتقد إيطاليا أن ذلك هو السبيل الرئيسي المفضي إلى كفالة التنسيق الوثيق لمختلف المبادرات، مع الأخذ في الاعتبار أن الرئيس توادیرا المنتخب ديمقراطيا من الشعب في العام الماضي، يجب أن يظل محور المشهد السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، ندعو السلطات، من جهة، وجميع الجماعات المسلحة، من الجهة الأخرى، إلى مضاعفة جهودها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ومن جانبه، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كبير وملموس في مختلف القطاعات. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة عمل الأمين العام ونؤيد تأييدا كاملا الأولويات التي حددها الممثل الخاص أونانغا – أنيانغا.

وتظل إيطاليا جهة فاعلة في قطاع التنمية البشرية من خلال تعاونها الإنمائي وهي تدعم التعهدات التي قُطعت في مؤتمر بروكسل. ونأمل أن تمضي جميع الأطراف المعنية سريعا قدما في تهيئة الظروف المواتية لترجمة التعهدات المقطوعة في مؤتمر بروكسل إلى واقع في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، قبل بضعة أيام، وقع الاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على برنامج لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى بتكلفة قدرها ٣٠٢ مليون يورو على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، وهو ما أظهر التزام الاتحاد الأوروبي الواضح بتكثيف دعمه لسلطات البلد وشعبه.

ويقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بدور رئيسي في تكملة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة على أرض الواقع. وتقدم بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في البلد مساهمة قيمة في إصلاح قطاع الأمن. وفي الواقع، فإنها أكملت للتو تدريب أول كتيبة من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن

أي نوع من الدعم الدولي وأي مناقشة بشأن أولويات مستقبل البلد قد يثبت عدم جدواهما دون التوصل إلى اتفاق سياسي حقيقي، كما ذكر أصدقاؤنا من قبل في إحاطاتهم الإعلامية.

وفي هذا المنعطف الحاسم في تاريخ البلد، ينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تبذل جهدا صوب تحقيق السلام الدائم.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السيد غيلمور والسيد أونانغا – أنيانغا والسيد إمبالياتزو على إحاطاتهم الإعلامية.

تتأرجح جمهورية أفريقيا الوسطى بين توطيد الإنجازات التي تحققت منذ انتخاب الرئيس توادیرا، ولا سيما التقدم المحرز مؤخرا في بانغي وبامباري، وبين التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية والأمنية في أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك الهجمات المميتة على موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نشعر ببالغ القلق إزاء التهديدات الموجهة ضد موظفي البعثة وعدد الحوادث التي تضرروا منها بشكل مباشر. إن أمن موظفي البعثة ينبغي أن يكون في صميم اهتمامنا. وأريد أيضا أن أشير إلى أن الهجمات على ذوي الخوذ الزرق يمكن أن تشكل جرائم حرب، وأنه يجب محاسبة مرتكبيها أمام المحاكم.

والحالة المعقدة في البلد هي تجسيد للتحديات العديدة الماثلة أمام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في ما يتعلق ببناء مؤسسات وطنية وطيدة وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتقر أوروغواي بأن الجهود التي بذلها الرئيس توادیرا وحكومته في السنة الأولى من ولايته قد مهدت الطريق أمام إحراز تقدم كبير، بما في ذلك إنشاء مؤسسات وطنية مختلفة، على النحو المطلوب بموجب الدستور، وتقدم في الحوار الجاري مع مختلف الجماعات المسلحة. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، نود أن نبرز عقد الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، يومي ٢٠ و٢١ نيسان/أبريل، والذي شاركت فيه الجماعات المسلحة الرئيسية الـ١٤. ونشجع جميع الجماعات المسلحة على المشاركة في عملية الحوار واستخدام هذا المنبر للتعبير عن مطالباتها بطريقة سلمية.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز ودعم جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وعلى نفس المنوال، فقد شكل عمل المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تعبيرا واضحا عن التضامن الدولي والالتزام بالتعلم من دروس الماضي وعدم الاستسلام خلال الشهور الأخيرة، جرى عدد من المبادرات الرامية إلى دعم عملية السلام، بما في ذلك المبادرة الأفريقية، التي يقودها الاتحاد الأفريقي ومنظمات دون إقليمية الأخرى، فضلا عن جهود جمعية سانت إيجيديو. وفي هذا الصدد، فإنه لضمان نجاح أي جهد، يجب إجراء مشاورات مناسبة مع الحكومة وينبغي أن يكون الهدف منه هو تكملة التدابير التي تنفذها بالفعل السلطات الوطنية في السعي من أجل المصالحة والسلام في البلد.

ويجري تنفيذ خطة عمل بعثة الأمم المتحدة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين بنجاح حيث انخفض عدد الحالات المسجلة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به بغية اجتثاث هذه الآفة نهائيا. وتكرر أوروغواي دعمها لسياسة عدم التسامح إطلاقا حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

في الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن تحياتي لجميع موظفي البعثة، الذين يقومون يوما بعد يوم بدور رئيسي في البلد. وأود أن أشيد أيضا بذوي الخوذ الزرق الستة الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم نتيجة هجمات جبانة، ندينها بشدة.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى،

السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السيد أندرو غيلمور وممثل جمعية سانت إيجيديو.

ونحن نتشاطر الشواغل إزاء استمرار عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في مجال الأمن. وكما نرى، فإن النزاع الصراع الطائفي مستمر في البلد. وينتشر الإجرام واللصوصية على نطاق واسع. وتقع اشتباكات دموية على أسس دينية وعرقية. وتستمر المناوشات الحادة بين الجماعات المسلحة التي تتصارع على الأراضي وعلى الموارد والطرق التجارية الرئيسية. ومما يزيد من تعقيد الحالة أن إدارة الدولة وهيئاتها الأمنية إما مشلولة أو ببساطة لا وجود لها في كثير من أنحاء البلد. وكما كان الحال من قبل، فإن بانغي هي جزيرة السكينة الوحيدة في البلد. والاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في المنطقتين الوسطى والشرقية من البلد وهجمات المتمردين على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام لا تقوض الحالة الأمنية فحسب، بل تعوق المصالحة الوطنية أيضا.

ومن الواضح، في ضوء هذه الحالة العسكرية والسياسية المعقدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على دور بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحقيق الاستقرار. ويحاول ذوو الخوذ الزرق، الذين يعرضون حياتهم للخطر، إخماد الحرائق التي تجتاح البلد. ونشيد ببطولتهم وتصميمهم على مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتحقيق السلام.

في الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأنه، في مواجهة التحديات التي تواجه البلد، لم تتمكن إدارة الرئيس توادیرا حتى الآن من التعويل على قواتها المسلحة، وهي في الواقع ليست موجودة إلا على الورق. وستنتهي كتيبتان تتألفان من ٥٠٠ ١ فرد من تدريبهما في نهاية عام ٢٠١٧. وسيستغرق الأمر سنوات لتشكيل قوات مسلحة يعول عليها في البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام إلى ضرورة تعزيز قدرة جيش أفريقيا الوسطى على تحقيق الأمن الدائم في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشير إلى الحاجة إلى الموازنة بين سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ودعم قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هي المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. ولكن دون إصلاحات عاجلة، لن يتمكن ذوو الخوذ الزرق من نقل المسؤولية إلى القوات المسلحة للبلد. إن حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لن يبقوا هناك إلى الأبد. ويجب أن نتذكر ذلك.

ويساورنا القلق إزاء زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد واستمرار الافتقار الشديد إلى التمويل للاحتياجات الإنسانية. واليوم، يواجه البلد مشكلة أخرى في المجال الإنساني، ألا وهي، الجماعات المسلحة غير الشرعية التي تواصل الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني. وفي العام الماضي، وقعت نسبة ٣١ في المائة من هذه الهجمات على مستوى العالم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ندعو جميع أطراف النزاع إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق على أرض الواقع.

وينبغي للسلطات، من جانبها، أن تهيئ الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

إن أمام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مهمة شاملة تتمثل في جعل الهيئات القضائية قادرة على مباشرة عملها من جديد. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الضروري التركيز على استعادة القدرات الوطنية. إن استخدام حفظة السلام لتنفيذ تدابير طارئة مؤقتة وعملية مطولة لإنشاء محكمة جنائية خاصة لا يمثل حلا سحريا للمشاكل عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإفلات من العقاب. فبعد عامين تقريبا، ما زالت

هذه المؤسسة عاجزة عن أداء مهامها، وقد حدثت مشاكل خطيرة في تمويلها. وعلاوة على ذلك، فإن التجربة العالمية تشير إلى أن مختلف أنواع التي تنطوي على مشاركة دولية كانت عموما غير فعالة ومكلفة جدا.

وأود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن أحد مطالب الجماعات المسلحة فيما يتعلق بالعفو العام يقابل بعداء ليس من قبل الحكومة فحسب – الأمر الذي يؤخر الحوار الوطني – بل كذلك من قبل العديد من أصحاب المصلحة الدوليين. ونحث بانغي، في ذلك الصدد، على ألا تتسرع في اتخاذ قرار نهائي. فالعفو العام لا يعني، في نهاية المطاف، الإفلات من العقاب ولا يقلل الوعد بمنحه من قيمة إنجازات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥. وإذا أردنا النهوض بعملية المصالحة وجبر الضرر، فمن الضروري كفالة تشجيع جميع الأطراف على المشاركة، وإلا، فإننا سنواجه خطر استمرار النزاع لسنوات طويلة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى في حاجة إلى إصلاح وتحديث رئيسيين في كل مجال من مجالات الحياة. ويجب أن تتلقى عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج زخما إضافيا، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة دولية، والأهم، بوساطة إقليمية ودون إقليمية. ونشيد، في ذلك الصدد، بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. غير أنه من الواضح أن إمكانية تعزيز الدعم الإقليمي للحوار الوطني في البلد أبعد ما تكون عن التنفيذ. وكما رأينا من الأمثلة الناجحة الأخرى لإدارة النزاعات في أفريقيا، فإن الوساطة الإقليمية هي التي تؤدي، إلى حد كبير، دورا حاسما في تشجيع أطراف النزاع على إجراء حوار مباشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تود بوليفيا أن تشكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، والسيد ماركو إمبالياتزو، رئيس جمعية سانت إيجيديو، على مشاركتهما القيمة.

يساورنا القلق إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تؤثر ليس فقط على الأطراف المتورطة مباشرة في النزاع بل إنها تلحق ضررا بليغا بالسكان المدنيين، ولا سيما أكثرهم ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال. كما إنها تزيد الحالة الإنسانية سوءا. وتدين بوليفيا، في ذلك الصدد، هجمات الجماعات المسلحة على المدنيين وعلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا نقر بالتحديات الصعبة التي يواجهها البلد في عملية استعادة الاستقرار، الذي يجب أن يتحقق من خلال الحوار الشامل والالتزام الجدي المتواصل من قبل أطراف النزاع.

ونأسف بشدة لمقتل موظفي البعثة ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذي حدث نتيجة للعنف. ونشيد بعمل الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة، الذين يفون بولايتهم في بيئة عدائية وغير مستقرة. كما إننا ندين أي استغلال جنسي أو انتهاك جنسي من جانب أي من أطراف النزاع، بمن فيهم أفراد البعثة. وتطالب بوليفيا بأن تحقق السلطات المعنية على النحو الواجب مع كل متهم بالاستغلال الجنسي ومقاضاته وفقا لخطورة جريمته، بغية التأكد من ألا يفلت هذا العنف من العقاب.

إن للعنف في جمهورية أفريقيا الوسطى عواقب إنسانية خطيرة. فقد تضرر حوالي ٥٠ في المائة من السكان من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، وفقا للمعلومات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد دمر واحد من كل

أربعة مرافق للرعاية الصحية، واثنان من كل ثلاثة أشخاص لا يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على واحد من كل أربعة أشخاص ويتعرض مليونا شخص للخطر وهو أمر مزعج. كما شُرد شخص من كل خمسة أشخاص بشكل قسري. وقد تعرض، في شهر نيسان/أبريل وحده، ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ شخص للتشرد نتيجة للقتال الدائر في الجزأين الشمالي الغربي والشرقي من البلد. وقد ازداد العدد الإجمالي للمشردين من ٤٠١ ٠٠٠ في شباط/فبراير إلى ٤٢٦ ٠٠٠ في آذار/مارس، استنادا إلى تقرير الأمين العام الأخير (S/2017/473). وقد أدت انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى تفاقم الحالة. وقد أصبح مئات الرجال والنساء والأطفال ضحايا للعنف الجنسي أو الاتجار بالبشر أو الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. وتحث بوليفيا الجماعات المسلحة كافة على إلقاء أسلحتها. إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى تنحية مصالحها الطائفية جانبا، أيا كانت، بغية تفادي خلق عقبات أمام حوار مثمر وليتمكنوا من البناء على الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار إلى البلد.

ونحث المجتمع الدولي – في ضوء الفترة الصعبة التي تمر بها جمهورية أفريقيا الوسطى التي لا يمكن إلا أن تزداد سوءا إذا استمر عدم الاستقرار ولم يتحقق السلام – على المساهمة في الدعم اللازم لعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. ونرحب بجهود المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك البلدان المجاورة وجمعية سانت إيجيديو، التي ستظل حاسمة لدعم المبادرات السياسية للسلام والتعاون التي ترمي إلى عملية مصالحة دائمة من خلال حلول أفريقية للأفارقة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية.

كما إننا نؤيد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار العمل المشترك بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي.

وختاما، فإننا نعتقد أننا يجب أن نواصل تقديم المساعدة في إرساء الأساس لتحقيق الاستقرار الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم جميع المبادرات ذات الصلة، مع دعم المجتمع الدولي واتفاقه الكاملين، بناء على احترام القانون والعدالة والمصالحة والسلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): في البداية أثني على الرئاسة البوليفية على إدارتها أعمال مجلس الأمن خلال برنامجه المزدحم لشهر حزيران/يونيه. وأثني على الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم، فإن وفد بلدي يؤيد جميع النقاط التي أثارها تأييدا كاملا. كما أشكر الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية ورئيس جمعية سانت إيجيديو على كل العمل الذي يقوم به في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن تقرير الأمين العام الشامل والمفصل (S/2017/473) يخيفنا في مواجهة الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة التي أدت إلى تدهور خطير في الأوضاع الأمنية وأدت مرة أخرى إلى نشر الذعر وتشريد السكان في معظم المحافظات التي تسيطر عليها تلك الجماعات. إننا نشعر بالقلق لأن هذه الجماعات المسلحة تتمدد في جميع أنحاء أراضينا.

ماذا يمكننا أن نضيف إلى كل ما تم وصفه في التقرير؟ أعتقد أنه من مصلحتنا جميعا، ولا سيما مجلس الأمن، دعم العمل الملموس والهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا. ويقر وفد بلدي بكل

الدعم الذي قدمه المجلس لحكومتنا في جهودها الرامية إلى إيجاد جميع الطرق والوسائل الممكنة لاستعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من زيادة وجود البعثة في الميدان من أجل ردع المحرضين، فإن الحالة لا تزال مثيرة للقلق. فقد سيطرت الجماعات المسلحة على الإقليم بأكمله. والمناطق التي كانت في مأمن في السابق تهاجمها هذه الجماعات عمدا. وتُستهدَفُ قوافل البعثة والقوات الدولية والمدنيون. وأتقدم بتعازي الحارة إلى البلدان الشقيقة والصديقة التي توفر وحدات قُتلَ أعضاؤها قتل أو جرحوا بصورة وحشية. ونكرر خالص تعازينا لحكومات وأسر جميع هؤلاء الجنود الشجعان الذين فقدوا أرواحهم وهم يقومون بإنقاذ الأرواح. ونشكرهم على تفانيهم في خدمة قضية السلام في سياق شديد الخطورة والتعقيد والصعوبة. والهجمات على المدنيين مهما كان السبب، ليست فقط غير مقبولة ولكنها لا تطاق.

وأرحب بمبادرة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمطالبة مجلس الأمن أن يدرج مسألة نزع سلاح جيش الرب للمقاومة في ولاية البعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المستصوب جدا زيادة القوام العسكري للبعثة، الذي يبلغ حاليا ٤٧١ ١٠ من الرجال، بقوام مأذون به يصل إلى ٧٥٠ ١٠، إلى جانب قوام قوات الشرطة، لبغية القيام بتلك المهمة الجديدة إذا تمت الموافقة عليها.

وبصرف النظر عن كل ما قامت به البعثة في مجال الأمن، بوضع فعال وقوي، حان الوقت لمنحها المزيد من الموارد لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. فوجود الجماعات المسلحة يعقد البحث عن السلام. وإنني أتفق مع الأمين العام على أنه يجب إعطاء الأولوية للبحث عن حل سياسي. وفي هذا الصدد، يواصل رئيس الجمهورية تواصل تعزيز الحوار مع الجماعات المسلحة من خلال ما تتخذه البعثة من إجراءات قوية أدت إلى مشاركة ١٤ جماعة مسلحة في ١٤ نيسان/أبريل في لجنة المتابعة التشاورية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الدولة في افتتاح الجلسة الرابعة للجنة، اقترح ثلاث نقاط رئيسية على المشاركين. وقال لهم إن عمليات القتل يجب أن تتوقف، وأن الحوار الصريح يجب أن يشمل جميع المسائل المثيرة للقلق، وكيف ينبغي عقد الحوار. وفي هذا السياق، قبل فخامة السيد فوستن أرشانج توادیرا عرض الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتأييد المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعم أنغولا وجمهورية الكونغو وجمهورية تشاد، فضلا عن دعم الشركاء الدوليين – وبخاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية – يكتسي أهمية حيوية فيما يتعلق بالبحث عن السلام الدائم.

وقد ارتكبت وما زالت ترتكب الكثير من الجرائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وآباء الضحايا يتوقعون أن تأخذ العدالة مجراها. وهم ينتظرون إجراء من جانب الحكومة. كما يتطلعون إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب متواصلة بفضل التقدم المحرز في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. ويجري إنشاؤها تدريجيا بتعيين معظم أعضائها. ونحث البلدان الشقيقة والصديقة على مساعدتنا على تعيين القضاة الذين لا تزال تفتقر إليهم.

وهناك نقطة مهمة أود أن أوجه انتباه المجلس إليها بشأن المشاريع أو البرامج السريعة الأثر التي بدأتها البعثة، مثل مراكز التدريب، وبرامج العمل مقابل أجر، والمشاريع المدرة للدخل، وما إلى ذلك. ومن الضروري الاستفادة إلى أقصى حد من جميع هذه البرامج، التي ستوفر فرص العمل للشباب العاطل والمعرض لخطر التجنيد من جانب الجماعات المسلحة أو العودة

إلى صفوفها. ومما يؤسف له أن بعض الوفود في اللجنة الخامسة للجمعية العامة يودون إنهاء التمويل في ميزانية البعثة لهذه البرامج.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإعراب عن خالص امتناني للممثل الخاص ورئيس البعثة وقائد القوة على عزمهم على الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليهم – وهي استعادة السلام في بلدي. فشجاعتهم تثلج صدر الناس الذين يعانون من هذه الأزمة التي لا نهاية لها. وأرحب بالتعاون والتفاهم الممتازين بين الحكومة والبعثة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالبحث عن إنهاء الأزمة. وأود أن أشيد بجميع الرجال والنساء الذين يشاركون في البعثة. ولا يفوتني أن أذكر الدور الذي يقوم به في المنطقة دون الإقليمية السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأتفق مع الأمين العام على أن الوقت عنصر جوهري إذا أردنا تجنب انتكاسة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يتوقع الكثيرون بالفعل. ولذلك، أود أن أشكر المجتمع الدولي؛ وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لجمهورية أفريقيا الوسطى الذين قدموا تعهدات مالية في مؤتمر بروكسل، ولا سيما أولئك الذين زادوا من تبرعاتهم المعلنة؛ فضلا عن أولئك والذين لم يكونوا حاضرين في بروكسل وقرروا لاحقا دعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ونحن لا نعتبر استمرار الدعم المالي من صندوق بناء السلام في العديد من المشاريع أمرا مسلما به. وتعرب جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا عن بالغ تقديرها لهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.